

## تقييم جودة الإفصاح المحاسبي ضمن بيئة الأعمال الجزائرية

دراسة حالة الشركات المدرجة ببورصة الجزائر خلال الفترة (2018 – 2020)

**Evaluating The Quality of Accounting Disclosure Within The Algerian Business Environment – A Case Study of Companies Listed On The Algerian Stock Exchange During The Period (2018 – 2020)**

أنيسة حرفوش

مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة، جامعة فرحات عباس – سطيف 1، الجزائر، anissa.harfouche@univ-setif.dz

تاريخ القبول: 2022/11/15

تاريخ الاستلام: 2022/08/15

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع جودة الإفصاح المحاسبي ضمن بيئة الأعمال الجزائرية من منظور جودة المعلومات المحاسبية، وذلك باستخدام مؤشر افصاح مكون من 22 بندا يعكس مدى توافر المعلومات المفصّح عنها على الخصائص النوعية بالجودة المطلوبة التي تجعلها ذات منفعة وقيمة لمستخدميها في اتخاذ قراراتهم المختلفة. ومن خلال تحليل محتوى تقارير التسيير للشركات المدرجة ببورصة الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2018 و2020، تبين أن المعلومات المفصّح عنها تتمتع بمستوى مقبول من الموثوقية، قابلية الفهم، قابلية المقارنة، في حين أن باقي الخصائص يعد توافرها ضعيفا، وهو ما يؤكد أن جودة الإفصاح بهذه الشركات لا تزال بعيدة عن المستويات المطلوبة سواء على المستوى الدولي أو حتى العربي، وأنها تكتفي بتقديم مستوى محدود من المعلومات الذي يبقى محصورا في اطار ما يعرف بالإفصاح الالزامي. الكلمات المفتاحية: جودة الإفصاح المحاسبي؛ جودة المعلومات المحاسبية؛ الخصائص النوعية؛ اتخاذ القرارات؛ أصحاب المصالح.

تصنيف JEL: L15 ؛ M49 ؛ C19

**Abstract:**

*This study aimed to assess the quality of accounting disclosure in Algeria's business environment from the perspective of accounting information's quality, by using a 22-item disclosure index based on the qualitative characteristics that make information valuable and usefulness to its users in making their different decisions.*

*By analyzing the content of the financial reports from companies listed on the Algerian Stock Exchange for the period 2018-2020, the results showed that the information has an acceptable level of reliability, understanding and comparison, while the rest of the characteristics are not well available; This confirms that the quality of disclosure for these companies is still far from the required quality levels at the international and Arab levels, and That It discloses a limited level of information that remains limited to what is known as mandatory disclosure.*

**Key Words :** Quality of accounting disclosure, Quality of accounting information, Qualitative characteristics, Decision-making, stakeholders.

**JEL Classification:** L15 ؛ M49؛ C19

لقد أدى التطور والتعدد الذي تعرفه الشركات إلى تعاملها مع العديد من أصحاب المصالح ذوي المطالب المختلفة التي تؤثر فيها وتتأثر بها، إلا أن هذه الأطراف تشترك فيما بينها في مطلب واحد ألا وهو كم ونوع المعلومات التي تفصح عنها هذه الشركات باعتبارها الأساس الذي يعتمدون عليه في اتخاذ قراراتهم المختلفة التي لها علاقة بهذه الشركات كالقرارات الإدارية، الاستثمارية، الائتمانية... الخ.

وفي ظل التغيرات الحديثة والفضائح المالية التي فرضتها بيئة الأعمال الدولية تزايدت مطالب هذه الأطراف اتجاه الشركات، لاسيما فيما يتعلق بعرض معلومات محاسبية تسير هذه التطورات وتلبي جميع احتياجات الأطراف المهمة بها، خاصة وأن جودة قراراتهم تتوقف على توفير المعلومات كما ونوعا لتكون أساسا علميا تبني عليه القرارات الرشيدة، فعدم توفر الحد الأدنى من المعلومات التي تحتاجها كل فئة من الفئات، وافتقارها للخصائص النوعية سيؤدي إلى عدم تماثلها بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح الآخرين ويجعل منها مضللة وغير مفيدة لمستخدميها ومن ثم اتخاذ قرارات غير سليمة.

وكاستجابة لهذه التغيرات فقد سارعت العديد من الشركات إلى تغيير سياسات الإفصاح التي كانت تنتهجها من خلال تبنيها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)، لما لها من أثر بالغ الأهمية في تقديم معلومات تتميز بالجودة والمصداقية، وضبط أسس وشكل ومحتوى التقارير وإظهارها بصورة متماثلة وموحدة، مما يساهم في تحسين الشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات، ويدعم قابليتها للمقارنة، ويحسن من قدرتها التفسيرية في التعبير عن الأحداث والعمليات المالية لهذه الشركات، ويجعلها ملائمة لخدمة مستخدميها.

وفي هذا الإطار اتجهت الجزائر إلى اعتماد النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمد من نصوص المعايير الدولية وإلزام الشركات الجزائرية بتطبيقه كخطوة أولية لتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية بما يخدم مصالح الأطراف المختلفة، ويوفر معلومات مفهومة وموثوق بها دوليا، تتمتع بشفافية أكبر وتسمح بإعطاء صورة صادقة عن الأداء والتغيرات في الوضعية المالية لهذه الشركات، إلا أن العبرة ليست في استحداث نظام محاسبي جديد ولكن العبرة في مدى التزام المؤسسات الجزائرية بتنفيذ التعليمات والتوجيهات التي جاء بها هذا النظام بدقة عالية، وهل أن هذا التطبيق يفي بمتطلبات أصحاب المصالح المختلفة من حيث طبيعة المعلومات المفصح عنها، كميتها، وكذا مدى جودتها مما يساعدهم على المفاضلة بين البدائل المختلفة واتخاذ القرارات العقلانية والمناسبة، إذا أن الاحجام عن نشر المعلومات أو نشرها بالتفصيل وبكثرة دون أن يكون لها دلالة أو معنى سيؤدي إلى ضياع وتضليل مستخدميها.

من خلال ما سبق يمكننا طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل تتمتع ممارسات الإفصاح في الشركات المدرجة ببورصة الجزائر بمستوى عال من الجودة بما يوفر

معلومات ذات فائدة لمستخدميها؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- هل تتمتع المعلومات المفصح عنها من طرف الشركات المدرجة ببورصة الجزائر بمستوى عال من الملائمة؟
- هل تتمتع المعلومات المفصح عنها من طرف الشركات المدرجة ببورصة الجزائر بمستوى عال من الموثوقية؟
- هل تتمتع المعلومات المفصح عنها من طرف الشركات المدرجة ببورصة الجزائر بمستوى عال من قابلية الفهم؟

- هل تتمتع المعلومات المفصح عنها من طرف الشركات المدرجة ببورصة الجزائر بمستوى عال من قابلية المقارنة؟
  - هل تتمتع المعلومات المفصح عنها من طرف الشركات المدرجة ببورصة الجزائر بمستوى عال من قابلية التحقق؟
  - هل تتمتع المعلومات المفصح عنها من طرف الشركات المدرجة ببورصة الجزائر بمستوى عال من التوقيت الملائم؟
- فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

تتمتع ممارسات الإفصاح في الشركات المدرجة ببورصة الجزائر بمستوى عال من الجودة بما يوفر معلومات ذات فائدة لمستخدميها؟

ويندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- ف ف 1: تتمتع المعلومات المفصح عنها من طرف الشركات المدرجة ببورصة الجزائر بمستوى عال من الملائمة؟
  - ف ف 2: تتمتع المعلومات المفصح عنها من طرف الشركات المدرجة ببورصة الجزائر بمستوى عال من الموثوقية؟
  - ف ف 3: تتمتع المعلومات المفصح عنها من طرف الشركات المدرجة ببورصة الجزائر بمستوى عال من قابلية الفهم؟
  - ف ف 4: تتمتع المعلومات المفصح عنها من طرف الشركات المدرجة ببورصة الجزائر بمستوى عال من قابلية المقارنة؟
  - ف ف 5: تتمتع المعلومات المفصح عنها من طرف الشركات المدرجة ببورصة الجزائر بمستوى عال من قابلية التحقق؟
  - ف ف 6: تتمتع المعلومات المفصح عنها من طرف الشركات المدرجة ببورصة الجزائر بمستوى عال من التوقيت الملائم؟
- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من تزايد أهمية التزام الشركات بتطبيق معايير ومتطلبات الإفصاح المحاسبي، وذلك لما لها من دور هام في اثناء قيمة ومنفعة المعلومات المعروضة، وتحسين مستوى الشفافية والمصدقية للشركات، من خلال عرض معلومات ملائمة وموثوقة ولها القابلية على الفهم والمقارنة مما يساعد أصحاب المصالح على اختيار القرار المناسب.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بجودة الإفصاح المحاسبي؛
- تحديد متطلبات الإفصاح المحاسبي من منظور جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها باتخاذ القرارات؛
- تشخيص واقع التطبيق العملي لجودة الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة ببورصة الجزائر ومدى قدرته على توفير المعلومات الكافية لمختلف أصحاب المصالح؛

## 2. الاطار المفاهيمي لجودة الإفصاح المحاسبي:

## 1.2. مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي:

يعتبر مصطلح جودة الإفصاح من بين المفاهيم التي تستخدم في الدراسات المحاسبية لتقييم المنفعة النسبية والمحتملة لمحتوى التقارير المالية والحكم على جودتها، وذلك كون الإفصاح أحد المفاهيم والمبادئ التي تنتهج عند إعداد التقارير المالية والتي تلعب دورا مهما في اثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية بصورة تكفي للتأثير على الحكم الشخصي للقارئ الواعي المستخدم لهذه التقارير مما يمكنه من اتخاذ القرار الاقتصادي الملائم (التميمي، 2012، ص 15).

ويعرف الإفصاح بأنه " كيفية عرض ونشر مضامين الإفصاح للمعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية عن الوحدة بهدف توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات للمستخدم لتقليل حالة عدم التأكد لديه وأيضا وفاءا بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والتي تجعل من القوائم غير مضللة" (البديري، 2017، صفحة 260).

كما عرفه (Kanakriyah, 2016, p. 135) بأنه: كل المعلومات التي تفصح عنها الشركة ضمن بيئتها بطريقة رسمية أو غير رسمية، قد تكون هذه المعلومات كمية، نوعية، مالية أو غير مالية، إلزامية كانت أم اختيارية. ويرى (Arsalan & Mohammad , 2013, p. 440) معنى الإفصاح هو أن تتضمن البيانات المالية المنشورة والملاحظات ذات الصلة على جميع المعلومات والأرقام المحاسبية التي تتعلق بالكيانات الاقتصادية وبالدرجة الكافية للتأثير على قرارات المستخدم الواعية والدقيقة.

أما جودة الإفصاح فتعني التعبير بوضوح ومن خلال القوائم المالية وبشكل عادل عن الوضع المالي لأداء المنشأة والتغيرات في الحالة المالية والتي يمكن تحقيقها من خلال التطبيق المتكامل للمعايير الدولية وتوفير الخصائص النوعية في المعلومات. (الناغي، 2011، ص 347)

كما يعرف بأنه مجموعة من خصائص المعلومات التي تؤدي إلى توفير معلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية التي يتخذها مقدمي رأس مال الشركات أو غيرهم من أصحاب المصالح (مناعي، 2018، ص 124).

في حين أشارت (قريب، 2015، ص 161) لجودة الإفصاح على أنها كمية ونوعية المعلومات التي تغطي حدود الاشراف والقياس والمجالات التي تتعدى تلك الحدود لكي تتيح المعلومات الملائمة لفئات المستخدمين، والمعلومات التي تعطي تلك الفئات صورة صحيحة وواضحة عن عمليات الشركة وفي هذا الاتجاه تعتبر جودة الإفصاح مرادفا لمفهوم الشفافية والشمولية في الإفصاح.

من خلال استعراض التعاريف أعلاه نستخلص أن جودة الإفصاح تعني:

- توفير المعلومات القيمة والكافية عن نشاط المؤسسة لمختلف أصحاب المصالح سواء كانت مالية أو غير مالية وفي الوقت المناسب؛
- عرض المعلومات المهمة بطريقة تسمح بالتنبؤ بوضعية الشركة الحالية والمستقبلية مما يمكن أصحاب المصالح من اتخاذ القرارات المناسبة؛
- تخفيض حالة عدم التأكد لدى مختلف أصحاب المصالح من خلال نشر كل المعلومات والايضاحات التي تساعد في فهم وتحليل كل ما تحتويه التقارير المالية من أرقام وعمليات محاسبية؛

- عرض المعلومات الضرورية بطريقة تتوافر فيها مجموعة من الخصائص النوعية حتى تكون مفيدة وتساعد مستخدمها في اتخاذ قراراتهم المختلفة.

2.2. دوافع الاهتمام بجودة الإفصاح المحاسبي:

لقد تزايد الاهتمام بجودة الإفصاح المحاسبي للعوامل التالية (البريراوي، 2012، صفحة 47):

- صعوبة حصر الاحداث الاقتصادية في القوائم المالية للشركات، نتيجة لتعدد بيئة الاعمال وظهور أنشطة أعمال جديدة مثل الاندماج، الاستئجار التمويلي، الشركات القابضة والتابعة... الخ، مما أوجب ضرورة استخدام الملاحظات بصورة تفصيلية لشرح أثر مثل تلك الأنشطة على الشركة؛

- الحاجة للمعلومات الفورية نتيجة لتزايد الطلب على المعلومات الحالية والقابلة للتكهن في الوقت الحاضر، الامر الذي يتطلب توافرها على شكل قوائم مرحلية، نصف سنوية أو ربع سنوية لتلبية تلك المتطلبات؛

- اعتبار المحاسبة كوسيلة للرقابة الاشراف والتوجيه، من خلال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتعويضات ومكافآت الإدارة، حوكمة الشركات، المسؤولية الاجتماعية، الأخطاء والأمور غير المنتظمة وغيرها من المعلومات التي يمكن من خلالها ضبط حركة النشاط الاقتصادي وتجنب حدوث الازمات المالية.

3.2. شروط جودة الإفصاح المحاسبي:

لكي تتحقق الغاية من الإفصاح المحاسبي يجب أن تتوفر عدة شروط في التقارير المالية حتى تكون ذات قيمة لمستخدمها، والمتمثلة في (نواف، 2018، ص 18):

- أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية موجهاً لجميع الفئات دون تمييز فئة عن أخرى؛

- أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدمها، مع مراعاة عامل الزمن، بحيث تكون هذه القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد المعلومات المفصّل عنها قيمتها؛

- يجب مراجعة عنصر التكلفة والفائدة بحيث تكون الفائدة المتوقعة من وراء عملية الإفصاح في التقارير المالية أكبر من التكلفة التي تتحملها الشركة للإفصاح عنها؛

- أن يكون الهدف من الإفصاح تقليل الفجوة بين مستخدمي التقارير المالية ومعدّي هذه التقارير، بحيث يساعد الإفصاح على ترشيد اتخاذ القرارات المختلفة؛

- يجب أن يضيف الإفصاح تغيير على قرار مستخدمي المعلومات وذلك لمساعدتهم للوصول إلى القرار الأمثل.

3. جودة الإفصاح المحاسبي من منظور جودة المعلومات المحاسبية:

يعد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف الجامعات العلمية والمهنية وذلك لما له من أهمية عند اعداد القوائم المالية وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة بما يخدم مستخدمي المعلومات المحاسبية (زلاسي، 2012، ص 42)، وعلى هذا الأساس فقد اتجهت العديد من الدراسات الأكاديمية الحديثة (Gergana, 2012؛ Greet & Ferdy, 2013؛ Raida & khaled, 2014؛ Yurisandi & Puspitasari, 2015؛ Damour & al, 2017؛ ولاء ربيع، 2019) لاستخدام هذا المفهوم كبديل للحكم على جودة الإفصاح المحاسبي.

وبالرغم من ارتباط هذا المفهوم بالعديد من التفسيرات التي تتعلق بالغرض الذي تستخدم من أجله المعلومات المحاسبية، إلا أن هناك شبه اجماع على أن الجودة تعني ما تتمتع به المعلومات من خصائص من حيث الشكل، المحتوى، والتوقيت تجعلها ذات قيمة ومنفعة للمستخدم النهائي (Rogova, 2019, p. 8) فلكي يحقق

الإفصاح الأهداف المرجوة منه والتي تتمحور حول غرض أساسي هو منفعة المستخدم متخذ القرار لابد أن تتوافر في تلك المعلومات مجموعة من الخصائص النوعية (مطر و السويطي، 2012، ص 330)، التي تسمح له بالتمييز بين المعلومات الجيدة (الأكثر منفعة) والمعلومات غير الجيدة (الأقل منفعة)، والتي نوردها فيما يلي:

1.3 الملائمة: هي قدرة المعلومات على احداث فروق في القرارات الاقتصادية للمستخدمين (Terzungwe, 2013, p. 275)، فالمعلومات الملائمة هي تلك التي تحمل على الأقل ثلاثة أبعاد وهي التأثير في الأهداف وتسمى الملائمة للأهداف، والتأثير في الفهم وتسمى بالملائمة الدلالية، والتأثير في اتخاذ القرارات وتسمى الملائمة للقرارات (إسماعيل و نعوم، 2012، ص 290). وتكمن أهمية هذه الخاصية في أنها تساعد متخذي القرارات على تقييم محصلة احدى البدائل التي يتعلق بها القرار من خلال (بطل، 2019، ص ص 17-18):

- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية؛
- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، أي التقليل من درجة عدم التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة؛
- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح توقعاته السابقة والحالية؛
- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.

وعليه فإن ملائمة المعلومات تتوقف على قيمتها التنبؤية أو قيمتها التوكيدية أو هما معا، حيث أن معرفة متخذ القرار الخاصة بالأنشطة والآثار السابقة تؤدي إلى تحسين قدرته على توقع النتائج الخاصة بالأعمال المماثلة المستقبلية. فعلى سبيل المثال المعلومات التي تعكسها التقارير المالية حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وهيكلها يعتبر ذا قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بقدرة الشركة على استغلال الفرص والتصدي للأوضاع المعاكسة، وتلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول طريقة هيكل الشركة ونتائج العمليات المخططة (علي و شحاتة، 2015، ص 14).

كما أن المعلومات عن استراتيجية الشركة الحالية والمستقبلية وتوجهاتها يسمح لأصحاب المصالح بتقييم أداء الإدارة الحالي ويعطي نظرة واضحة عن توقعاتها في رسم السياسات المستقبلية المتعلقة بالشركة، فضلا عن أن المعلومات عن المركز المالي والأداء في السابق يستخدم كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى كأرباح الاسهم، تحركات اسعار الأوراق المالية، مدفوعات الأجور...الخ. في حين يستند الكثير من المستثمرين والمقرضين على المعلومات التي تعكسها الخطط المالية للشركة وقدرتها على توليد تدفقات نقدية لتقييم مخاطر الائتمان والافلاس، فقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية تؤكد توقعاتهم فيما يخص قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق (Rathnayake, 2020, pp. 47-53).

2.3 الموثوقية: وتعني درجة تطابق الاحداث والعمليات التي تم قياسها والافصاح عنها وبين ما تقدمه هذه الأخيرة من معلومات للمستخدمين، وحتى يكون التمثيل صادق بشكل كامل يجب أن يتسم بالكمال، الحياد، والخلو من الأخطاء (Public Sector Accounting Standards Board، 2001، الصفحات 7-8). أي أن تعبر المعلومات بصدق عن الظواهر المراد التقرير عنها، وترتبط هذه الخاصية بنظرية القياس المحاسبي إذ يجب أن يكون القياس خال من سمة التحيز بنوعيه، سواء في عملية القياس (وجود تحيز في طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية

أم لا)، أو تحيز القائم بعملية القياس (سواء أكان مقصود كما في حالة عدم الأمانة، أو تحيز غير مقصود كما في حالة نقص المعرفة والخبرة) (الحجاوي و العبيدي، 2017، ص ص 39-40). وتقضي الموثوقية عرض كل المعلومات الوصفية والتوضيحية التي تعبر عن فحوى الاهداف والعمليات الاقتصادية بالشكل الذي يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراته المختلفة من خلال (Al-dmour, Abbod, & Al qadi, 2018, p. 11):

- تقديم تفسيرات واضحة حول الافتراضات والتقديرية في القوائم المالية؛
- تقديم توضيحات حول الطرق التي تم انتقائها من بين المبادئ المحاسبية المستخدمة؛
- الافصاح عن الاحداث الايجابية والسلبية بطريقة متوازنة؛
- الافصاح عن المعلومات المتعلقة بممارسات حوكمة الشركات؛
- الافصاح عن تقرير مدقق الحسابات؛

فتوفر تفسير وشرح منطقي لمختلف طرق القياس والسياسات المحاسبية المتبعة من قبل ادارة الشركة سيزيد من احتمالية فهم أصحاب المصالح للأرقام المحاسبية المفصح عنها ويرفع من شفافيتها وقابليتها للمقارنة، كما أن الافصاح عن المعلومات المتعلقة بحوكمة الشركات وتقرير مدقق الحسابات من شأنه أن يدعم من اعتمادية ومصداقية هذه المعلومات، ويمكن المستخدمين من تقييم درجة حياديتها وخلوها من الاخطاء، وذلك نظرا للثقة التي يبعثها هذين التقريرين من خلال المهام الرقابية والإشرافية على نشاطات الشركة والتي تضمن أن التقارير المالية تفي بمتطلبات الافصاح الكافي، وأن التقديرات المعدة من قبل الادارة دقيقة وخالية من التحيز والسلوك الانتهازي وتعكس بدقة نتائج اعمال الشركة ومركزها المالي وأنه يمكن الاعتماد عليها كأساس في اتخاذ قراراتهم الحالية والمستقبلية (Rathnayake, 2020, pp. 61-69).

3.3 قابلية المقارنة: وتعني عرض القوائم المالية للكيانات الاقتصادية بطريقة تسمح لمستخدميها بمقارنة المعلومات مع كيانات أخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من اجراء مقارنة لذات الكيان فيما بين الفترات الزمنية المختلفة (Morsan & Claudia, 2016, p. 188). وذلك من خلال:

- توفير معلومات الخاصة بنتائج أعمال الشركة وواجه نشاطها بعدة فترات مالية،
  - شرح المعاملات والاحداث ذات الاهمية النسبية من خلال استخدام النسب والمؤشرات المالية،
- حيث أن توفير معلومات مقارنة لعدة سنوات وتدعيمها بالنسب المالية يعزز من القدرة التنبؤية للمعلومات ويسهل على مستخدميها إمكانية مقارنتها عبر الزمن مما يسمح لهم بتقييم التغيرات في أداء الوحدات الاقتصادية والحكم على كفاءتها وفعاليتها (القدرة على توليد الأرباح، المركز الائتماني للشركة، كفاءة الادارة في استخدام الموارد المتاحة، تقييم الملاءة المالية... الخ) هذا من جهة، ومن جهة أخرى مقارنتها مع مثيلاتها في ذات الصناعة من أجل تحديد أوجه التشابه والاختلاف الحقيقية للأحداث الاقتصادية مما يعزز من عملية تقييم البدائل المتاحة لاتخاذ القرار المناسب (Rathnayake, 2020, pp. 78-83).

ويعد التماثل شرطا أساسيا لجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة بين الكيانات المتماثلة في صناعة معينة والذي يتحقق من خلال تخفيض التنوع الكبير الناشئ عن استخدام إجراءات محاسبية مختلفة في شركات مختلفة بهدف جعل القوائم المالية الصادرة قابلة للمقارنة، ويتضمن هدف التماثل ما يلي: نفس الإجراءات المحاسبية، نفس مفاهيم القياس، نفس التبويب، نفس طرائق الإفصاح والعرض (الحجاوي و العبيدي، 2017،

ص 44)، فسهولة العرض واستخدام أسلوب واحد في القياس يسهل على متخذي القرارات تقسيم المعلومات إلى مجموعات متجانسة واجراء عمليات التحليل عليها، كما أن الالتزام بسياسة محاسبية واحدة من فترة مالية لأخرى سيزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية ويحسن من مدى ادراك وفهم مستخدمي هذه المعلومات وبالتالي تتحقق أهدافهم منها (طويرات، 2018، ص ص 201-202).

**4.3 قابلية الفهم:** وتعني اعداد التقارير المالية وفقاً لصيغ ومفردات تتناسب مع قدرات مستخدميها على الفهم، أي يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها على قدر كاف من القابلية للفهم من قبل المستخدمين الذين يمتلكون المعرفة بالنشاطات التجارية والاقتصادية والمحاسبية، وتتوفر لديهم رغبة لبذل الجهد الكافي لفهم هذه البيانات من خلال دراستها وتحليلها بما يمكن مستخدميها من فهمها بالمعنى المقصود منها، كما يجب أن تبتعد هذه المعلومات عن التعقيد والصعوبة، وهذا لا يعني أن لا يتم عرض المعلومات التي تتصف بالتعقيد والصعوبة كالمشتقات المالية والنسب المالية وغيرها من المعلومات وإنما يجب أن تعرض وفقاً لأسلوب يمكن القارئ الذي يمتلك الخلفية المعلوماتية الكافية بالتقارير المالية من فهمها (بصول، 2018، ص ص 95-96). وحتى يتسنى لمستخدمي هذه المعلومات تقييم محصلة البدائل التي تواجههم لأبد على معدي التقارير المالية اعدادها وعرضها بطريقة مفيدة من خلال (مخولف، 2014، ص 150):

- تصنيف المعلومات في مجموعات ذات مغزى لمن يستخدمون القوائم المالية؛
- الاستعانة بعناوين واضحة المعنى سهلة الفهم؛
- وضع البيانات المترابطة مقابل بعضها البعض؛
- استخدام الرسوم البيانية والجداول التوضيحية؛
- تقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب من يستخدمون هذه التقارير في معرفتها بدرجة معقولة من العناية.

فتبويب وتنظيم التقرير المالي بشكل جيد مع تجنب استخدام المصطلحات التقنية بكثرة واعتماد لغة بسيطة وواضحة في عرض المعلومات المحاسبية، من شأنه أن يخفف من تكلفة معالجتها ويسهل على مستخدميها استيعابها بشكل أفضل وتمييز المعلومات الأكثر فائدة لاتخاذ القرارات المناسبة.

**5.3 قابلية التحقق:** يقصد بهذه الخاصية ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية بحيث يمكن التحقق منها والوصول إلى نفس النتائج عند استخدامها من طرف أكثر من شخص، ويعني هذا توصل شخصين أو أكثر يتمتعون بنفس مستوى الكفاءة إلى نفس النتائج عند استخدام نفس طرق قياس المعلومات المحاسبية، وبخلاف ذلك وإن لم يتم التوصل إلى نفس النتائج فلا يمكن الجزم بأن المعلومات المفصح عنها تتمتع بخاصية قابلية التحقق. فتوفر هذا الخاصية يعني أن أساليب القياس والإفصاح التي تم اختيارها لاستخراج النتائج وعرضها تعتبر أساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها، وأن تطبيق هذه الأساليب قد تم بكيفية تسمح لأشخاص آخرين بإعادة استخدامها للثبوت من تلك النتائج، كما تعني أن المعلومات التي تم تقديمها تعتبر تصويراً دقيقاً لجوهر الأحداث التي تنطوي عليها، دون أن يعثرها تحريف أو تحيز أو تشويها أخطاء ذات أهمية (مخولف، 2014، ص 160).

6.3 التوقيت المناسب: يقصد به أن تكون المعلومات حديثة ومتاحة لمتخذي القرار في الوقت المناسب وذلك قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرار (Alasbahi & Ishwara, 2021, p. 194)، وهو ما يوضح أهمية عنصر الزمن في توفير المعلومات، حيث أن هذه الأخيرة تفقد قيمتها ومنفعتيها بسرعة إذا لم تكن متاحة عند الحاجة إليها، أو تم التراخي في تقديمها لفترة طويلة وبعد وقوع الأحداث المتعلقة بها، خاصة في ميدان التجارة وعالم المال، ويتضمن التوقيت المناسب للمعلومات المنشورة عنصرين أساسيين (شراقة، 2019، ص 208):

- الأول، يتعلق بالفترة الزمنية التي تعد عنها وتغطيها التقارير المالية وتسمى بفترة الاعداد؛
- الثاني، يتعلق بالفترة الزمنية التي تنقضي من نهاية فترة إعداد التقارير المالية حتى نشر هذه التقارير واستخدامها، ويطلق عليها بفترة التأخير.

وتركز الشركات على خاصية الوقتية لكسب ثقة أصحاب المصالح من خلال اختيار قنوات الاتصال والخبراء الذين يقدمون المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لتجنب فقدانها لخاصية الملائمة في اتخاذ القرار، حيث أن التأخير غير المبرر في تقديم التقارير المالية يفسر على أنه محاولة لإخفاء المعلومات ومن ثم يؤثر سلبا على قيمة الشركة (Ohaka و Akani، 2017، الصفحات 56-57)، فالإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب يزيد من ثقة المستثمرين حول مصداقية الاحداث المالية للمؤسسة ويضمن للمستثمرين المحتملين الحصول على وجه الخصوص على معلومات قيمة ومفيدة تسهل عليهم المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة، إذ أن التوقيت غير المناسب يزيد من حالات عدم تماثل المعلومات بين مختلف أصحاب المصالح، من خلال فتح المجال للمستثمرين الكبار وأصحاب النفوذ للحصول على المعلومات من مصادر أخرى من خلال استخدام نفوذهم وعلاقاتهم بالكيانات الاقتصادية ومن ثم استفادتهم من المزايا التي تقدمها هذه المعلومات قبل غيرهم من أصحاب المصالح آخرين (Zandi & Abdullah, 2019, pp. 128-131).

وبالتالي فإن على معدي التقارير المالية تحقيق التوازن بين الملائمة والمصداقية بهدف عرض المعلومات في الوقت المناسب الذي يخدم حاجات صانعي القرارات الاقتصادية بشكل أفضل، فإذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير المالية فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها، لذا فالإدارة بحاجة للموازنة بين جدوى تقديم التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوق بها، فلكي تقدم المعلومات في الوقت المناسب ربما يجب تقديم التقارير دون أن تكون كافة أوجه العمليات المالية أو الاحداث الأخرى معروفة وهذا يضعف المصداقية، وبالمقابل إذا تم تأخير تقديم التقارير حتى تعرف كافة الأوجه فإن المعلومات قد تكون موثوق بها بشكل كبير ولكن ذات فائدة قليلة للمستخدمين الذي اضطروا لاتخاذ قراراتهم في فترة الانتظار (علي و شحاتة، 2015، الصفحات ص ص 19-20).

#### 4. الدراسة التطبيقية:

1.4 عينة وحدود الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، وتشمل العينة الإحصائية خمس شركات مساهمة بشرط أن لا تكون قد توقفت عن التداول خلال فترة الدراسة، أي أن العينة في هذه الحالة تشكل بما نسبته 100% من مجتمع الدراسة، أما الحدود الزمانية لهذه الدراسة فتمثلت في الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2020. وبالنسبة لبيانات الدراسة فقد تم استخراجها من تقارير التسيير المحملة مباشرة من المواقع الالكترونية للشركات محل الدراسة، أو عن طريق المواقع غير المباشرة كالموقع

الالكتروني لبورصة الجزائر sgbv، الموقع الالكتروني للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها cosob، الموقع الالكتروني zonebourse، الموقع الالكتروني calameo.

ويمكن توضيح أهم خصائص هذه الشركات في الجدول الموضح ادناه:

الجدول (1): الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

اسم الشركة	الرمز في البورصة	قطاع النشاط	حجم رأس المال	عدد الأسهم
م ت ف الاوراسي	AUR	السياحة	1.500.000.000 دج	6.000.000
أليانس للتأمينات	ALL	التأمينات	2.205.714.180 دج	5.804.511
بيوفارم	BIO	الصناعة الصيدلانية	5.104.375.000 دج	25.521.875
صيدال	SAI	الصناعة الصيدلانية	2.500.000.000 دج	10.000.000
أوم انفست	AOM	السياحة	115.930.000 دج	520.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع بورصة الجزائر ([www.sgbv.com](http://www.sgbv.com))

#### 2.4 أداة الدراسة:

يهدف الإجابة على فرضيات الدراسة، وقياس جودة الإفصاح المحاسبي بالشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، تم اتباع الخطوات التالية:

- استخدام مؤشر الإفصاح المعتمد في العديد من الدراسات السابقة منها دراسة (Ferdy & al, 2009؛ Gergana, 2012؛ Greet & Ferdy, 2013؛ Raida & khaled, 2014، ولأى ربيع، 2019)، والذي يستند في قياسه لجودة الإفصاح المحاسبي على مدى توافر الخصائص النوعية الأساسية والثانوية في المعلومات المفصّل عنها، وذلك من خلال قائمة معيارية معدلة تتكون من 22 بنداً تتضمن معلومات يتوجب الإفصاح عنها، موزعة على 5 محاور أساسية انظر الملحق رقم (01). وعلى أساس هذا المؤشر فإنه يمكن معرفة مدى ودرجة قوة الإفصاح المحاسبي في الممارسات المحاسبية للشركات محل الدراسة من خلال مقارنة الدرجة الفعلية التي حصلت عليها الشركة حسب ما أفصحت من معلومات مع الدرجة القصوى للمؤشر (مع الوزن النسبي).

- اعداد ورقة عمل لكل شركة لتفريغ المعلومات الواردة في مصادر المعلومات المذكورة سابقاً حسب تبويب قائمة مؤشر الإفصاح المشار إليها في الملحق رقم (01)، وذلك لقياس درجة الإفصاح الفعلي لكل بند من بنود القائمة عن طريق استخدام أسلوب تحليل المحتوى، حيث يتم فحص تقرير التسيير للشركة المعنية وتوزيع الدرجة المخصصة لكل بند في قائمة مؤشر الإفصاح على ورقة العمل الخاصة بكل شركة بعد أن يكون قد تم رصد والتأكد من وجود بند المعلومة المعني فإن تقرير الشركة يحصل على الدرجة المخصصة له وفقاً لمقياس يتكون من خمس درجات للجودة كالتالي:

الجدول (2): مقياس تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية

1	2	3	4	5
منخفضة جداً	منخفضة	مقبولة	عالية	عالية جداً

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة (Gergana, 2012)

- عند توافر الخاصية أو البند في المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل شركات الدراسة نفترض أن درجة الجودة هي 5 ونقوم لاحقاً بتخفيض درجة الجودة اعتماداً على عدد المؤشرات السلبية الموجودة في الخاصية أو البند كالتالي:

الجدول (3) : احتساب درجة جودة الخصائص في المعلومات المحاسبية المفصح عنها

عدد المؤشرات السلبية	نقاط التخفيض	الجودة
0	0	5
1	1	4
2	2	3
3	3	2
4 أو أكثر	4	1

- المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة (Gergana , 2012)

- بعد الحصول على المعلومات المجمعة والخاصة بالشركات محل الدراسة للفترة 2018-2020 (أنظر الملحق رقم 2) يتم معالجتها باستخدام برنامج حزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، وذلك بهدف تحديد مدى توفر المعلومات بالجودة المناسبة وفقاً لكل خاصية من الخصائص المذكورة أعلاه، ثم حساب قيمة المؤشر النهائية كالتالي: درجة الجودة = مج الدرجة الفعلية / مج الوزن النسبي.

### 3.4 عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

#### 1.3.4 عرض وتحليل نتائج المحور الأول واختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الجدول (4) : جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية الملائمة

بنود خاصية الملائمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى حد	أقصى حد	الرتبة
R1	2.8	0.41	2	3	1
R2	2.2	0.77	1	3	2
R3	1.4	0.51	1	2	4
R4	2	0.00	2	2	3
مؤشر خاصية الملائمة	2.1	0.39	1.5	2.5	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن التزام شركات الدراسة ببنود خاصية الملائمة يعد ضعيفاً، حيث نجد في المرتبة الأولى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية بمتوسط حسابي (2.8) وهو ما يعكس أن الشركات محل الدراسة تفصح عن المعلومات المستقبلية الخاصة بالشركة لكن بشكل غير كاف حيث تقتصر هذه المعلومات على تطور رقم الأعمال، وحجم المبيعات، الأرباح المتوقعة، وكذا خطط الإدارة للتوسع في نشاط الشركة مستقبلاً، ويمكن الرجوع ذلك إلى أن هذا النوع من المعلومات يعد ذو أهمية إلا في حالة توفر سوق مالي نشط، فضلاً عن مبدأ السرية الذي ينتهجه أغلب المسيرين في الشركات الجزائرية وذلك خوفاً من استغلال هكذا نوع من المعلومات من طرف المنافسين أو إعطاء نظرة سلبية عن أداء الإدارة والشركة في حال عدم تحقيق النتائج المتوقعة، يلجأ في المرتبة الثانية الإفصاح عن المعلومات غير المالية بمتوسط حسابي (2.2)، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات العامة الخاصة بالشركة، أنشطتها الرئيسية، تفسيرات التغير في المبيعات في حين أنه يتم التغاضي أو عدم الإفصاح عن المعلومات التي تعد أكثر أهمية كسياسة توزيع الأرباح، المخاطر والفرص المحتملة، سياسة إدارة المخاطر، خطط

الحوافز ونظام المكافآت... الخ، ويمكن تبرير ذلك بان الإفصاح عن هذه المعلومات غير الزامي هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن هذا النوع من المعلومات لا يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للأطراف الفاعلة مع هذه الشركات مقارنة بالمعلومات المالية التي تعتبر المرآة العاكسة لحقيقة أداء الشركة ونتائجها. أما بالنسبة لبند الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأحداث والمعاملات السابقة والحالية فقد جاء بمتوسط حسابي (2)، وهو ما يعكس أن الإفصاح يوفر تغذية عكسية محدودة عن معاملاتها ويقتصر على الاحداث والمعاملات السابقة فقط مع غياب أي تفسيرات أو إيضاحات بخصوص الاثار المترتبة عنها بخصوص أداء الشركة، وهو ما قد يضاعف من قدرة المعلومات على مساعدة أصحاب المصالح في تكوين تنبؤاتهم أو تغييرها بهدف اتخاذ قراراتهم المختلفة، بينما نجد أن البند الخاص باستخدام القيمة العادلة لتقييم بنود القوائم المالية جاء في ذيل الترتيب، وذلك راجع إلى أن الشركات محل الدراسة تعتمد في تقييم بنود القوائم المالية أو أغلبها على مبدأ التكلفة التاريخية وذلك لبساطة هذا الأسلوب من حيث التطبيق وانخفاض تكلفته، فضلا عن ان نظام SCF ترك المجال مفتوحا للشركات للاختيار بين المبدئين، بالإضافة إلى طبيعة البيئة المحاسبية التي تنشط فيها هذه الشركات وغياب سوق نشط يسمح بتحديد القيمة الحقيقية الصافية لمختلف عناصر القوائم المالية.

كما يتضح من نتائج الجدول أن متوسط مؤشر خاصية الملائمة كان هو الآخر أقل من 3 (درجة الجودة المقبولة)، أي أن المعلومات المفصح عنها من طرف الشركات محل الدراسة تتمتع بمستوى منخفض من الملائمة، وأن شركات الدراسة لا تلتزم بمستوى كاف من الإفصاح الذي يجعل من المعلومات ذات قدرة وفائدة لمستخدميها، وعلى هذا الأساس يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى.

#### 2.3.4 عرض وتحليل نتائج المحور الثاني واختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الجدول (5) : جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية الموثوقية

بنود خاصية الموثوقية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى حد	أقصى حد
F1	1	0.00	1	1
F2	3	0.00	3	3
F3	5	0.00	5	5
F4	2.80	1.01	1	4
مؤشر خاصية الموثوقية	3	0.33	2.5	3.5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن التزام شركات الدراسة ببنود خاصية الموثوقية يعد مقبولا، حيث نجد في المرتبة الأولى البند الثالث بمتوسط حسابي (5) والمتعلق برأي مدقق الحسابات حول صحة وعدالة المعلومات المفصح عنها، والملاحظ أن كل شركات الدراسة تحصلت على تقرير نظيف وهو ما يعكس التزامها بكل ما ينص عليه نظام SCF فيما يخص عرض المعلومات المحاسبية ويضفي مصداقية على تعاملاتها، يليه بعد ذلك الإفصاح عن النتائج الإيجابية والسلبية بشكل متوازن حيث نلاحظ أن الشركات محل الدراسة تركز في افصاحها على ابراز النتائج والاخبار الجيدة والعادية المتعلقة بنشاط الشركة وذلك لكون أن هذا النوع من الأخبار يعطي نظرة جيدة لمستخدميها عن أداء الإدارة، في حين أن الإفصاح عن النتائج والأحداث السلبية يكون بشكل محتشم (يقتصر عادة على الانخفاض في حجم المبيعات، رقم الأعمال، الأرباح المحققة) مع تقديم شروحات بسيطة عن أسباب ذلك وهذا تخوفا من اصدار احكام سلبية حول وضعية الشركة.

أما بالنسبة للبند المتعلق بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحوكمة الشركات فجاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.8) وهو ما يعكس أن الشركات محل الدراسة تفصح عن هذه المعلومات بشكل مختصر ومحدود حيث نجده يقتصر فقط على المعلومات المتعلقة بتركيبة مجلس الإدارة، عدد أعضائه، اجتماعاته، وفي حين يتم اغفال باقي المعلومات الخاصة بحوكمة الشركات كطبيعة هيكل الملكية، تركيبة لجنة التدقيق وخصائصها، مكافآت أعضاء مجلس الإدارة..... الخ، وهذا يرجع إلى عدم وجود اطار قانوني يضبط هذا النوع من الممارسات بالشركات الجزائرية بالإضافة إلى عدم ادراك أو غياب الثقافة الكافية لأهمية هذا النوع من الإفصاح لأصحاب المصالح، إلا أن هذا لا يعتبر مبررا لها فالالتزام بقواعد الحوكمة ما هو إلا بيان للسلوك الجيد لإدارة المؤسسة ونيتها النزيمية في إضفاء شفافية ومصداقية أكثر على مختلف تعاملاتها وتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، أما فيما يخص البند الأول فقد جاء في ذيل الترتيب ويمكن ارجاع ذلك إلى أن مفهوم الأهمية النسبية في عرض المعلومات ذات الأهمية المرتفعة يعد نوعا ما صعب التطبيق كون أن المفهوم في حد ذاته عرف وجهات نظر مختلفة في الحكم على أهمية العنصر من عدمه.

كما يتضح من نتائج الجدول أن متوسط مؤشر خاصية الموثوقية كان مساو لـ 3 (درجة الجودة المقبولة)، أي أن المعلومات المفصح عنها من طرف الشركات محل الدراسة تتمتع بمستوى متوسط من الموثوقية، وأن شركات الدراسة تلتزم بمستوى كاف من الإفصاح الذي يجعل من المعلومات ذات مصداقية وتظهر بصورة عادلة المعاملات والاحداث المالية لهذه الشركات، إلا انه وبالرغم من توافر هذه الخاصية بمستوى متوسط لكنه لا يكفي لتحقيق الجودة المطلوبة، وعلى هذا الأساس يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية.

#### 3.3.4 عرض وتحليل نتائج المحور الثالث واختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الجدول (6) : جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية قابلية الفهم

الرتبة	أقصى حد	أدنى حد	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	بنود خاصية قابلية الفهم
1	1	1	1.28	5	U1
4	5	1	1.21	2.2	U2
2	2	3	0.83	4.4	U3
3	3	1	0.00	3	U4
	3.5	1.75	0.77	3.65	مؤشر خاصية قابلية الفهم

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن التزام شركات الدراسة ببنود خاصية قابلية الفهم يعد مقبولا، حيث نجد في المرتبة الأولى البند الأول بمتوسط حسابي (5) والمتعلق بعرض التقرير المالي بطريقة منظمة وواضحة، فمن الواضح أن كل الشركات تتبع أسلوبا منظما ومتناسقا في عرض المعلومات المختلفة المتعلقة بالشركة ومعاملاتها، كما أنها تلتزم بشكل ومحتوى القوائم المالية المنصوص عليه في نظام SCF مما يسمح ويسهل لكل مستخدم قراءتها والبحث عن أي معلومة يحتاجها بكل سهولة، يليه بعد ذلك البند الثالث والذي يبين أن الشركات محل الدراسة تعتمد في عرضها لمختلف المعلومات على عدد كاف نسبيا من الجداول والرسوم البيانية التوضيحية التي تسمح بترتيب وتبويب المعلومات ضمن مجموعات مختلفة مما يوصل المعلومة بشكل افضل للمستخدم ويوضح الصورة أمامه ويزيد من فهمه ودرجة استيعابه، أما فيما يخص مدى استيعاب وفهم التقرير المالي من طرف الباحثين (البند 3)، فيتبين أن المعلومات المفصح عنها على قدر كاف من الوضوح وخالية من أي تعقيدات كما أنه يتم استخدام مصطلحات تتماشى مع الخلفية الفكرية للباحثين، وبالنسبة للملاحظات المتعلقة بالميزانية وقائمة

الدخل فيتبين أن أغلب شركات الدراسة لا تفصح عن هذه الملاحظات وفي حال تم الإفصاح عنها فإنه يكون شرح مبسط يصعب فهمه من طرف كل مستخدم هذه المعلومات ما لم يكن لديهم مستوى مقبول من المعرفة. كما يتضح من نتائج الجدول أن متوسط مؤشر خاصية القابلية للفهم كان أكبر من 3 (درجة الجودة المقبولة)، أي أن المعلومات المفصح عنها من طرف الشركات محل الدراسة تتمتع بمستوى متوسط نسبيا من قابلية الفهم، إلا أنه وبالرغم من توافر هذه الخاصية بمستوى متوسط لكنه لا يكفي لتحقيق الجودة المطلوبة، وعلى هذا الأساس يتم رفض الفرضية الفرعية الخامسة.

#### 4.3.4 عرض وتحليل نتائج المحور الرابع واختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الجدول (7) : جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية قابلية المقارنة

الرتبة	أقصى حد	أدنى حد	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	بنود خاصية قابلية المقارنة
1	5	5	0.00	5	C1
1	1	1	0.00	5	C2
4	1	1	0.00	1	C3
3	3	2	0.51	2.40	C4
2	4	3	0.41	4.20	C5
	3.67	3	0.23	3.24	مؤشر خاصية قابلية المقارنة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لمؤشر خاصية قابلية المقارنة كان أكبر من درجة الجودة المقبولة (3)، مما يعني أن المعلومات المفصح عنها تتمتع بمستوى كاف من التماثل الذي يسمح بمقارنتها سواء خلال الزمن أو مع شركات أخرى، فالملاحظ أن شركات الدراسة تعتمد نفس السياسات المحاسبية من سنة لأخرى ووفقا لما نص عليه نظام SCF، كما أنها لا تقوم بتعديل في التقديرات المحاسبية وهو ما يضيء على هذه المعلومات نوعا من الاتساق والتماثل ويقلل من حالة التشكيك في موثوقيتها، كما نلاحظ أن أغلب شركات الدراسة تتبع نفس طرائق العرض والإفصاح من خلال عرض القوائم المالية بطريقة منظمة وحسب التسلسل المنصوص عليه في نظام SCF مع تقديم شرح بالإيضاحات المتممة، بالإضافة إلى أنها تلتزم بالإفصاح عن معلومات مقارنة بين نتائج الفترة المحاسبية الحالية والسابقة فقط، وهو ما ينص عليه نظام SCF إلا أن زيادة فترة المقارنة سيضيء على المعلومات قيمة تنبؤية وتوكيدية ويزيد من درجة ملائمتها لاتخاذ القرارات، في حين أن شركات الدراسة لا تولي أهمية للمؤشرات والنسب المالية التي تعد من بين أساسيات التحليل الفني التي تسمح من تحديد مواطن القوة والضعف لاسيما في حالة مقارنتها لمدة زمنية معينة أو مع الشركات في ذات الصناعة، ويمكن ارجاع عدم الإفصاح عن هكذا مؤشرات هو دائما غياب ثقافة الإفصاح لدى المسيرين والتخوف من التفسيرات التي تعكسها هذه المؤشرات كونها تعطي نظرة أعمق عن نتائج الشركة لا سيما إذا كانت تعكس نتائج سلبية وهو ما قد لا يكون في صالحهم.

كما يتضح من نتائج الجدول أن متوسط مؤشر خاصية القابلية للفهم كان أكبر من 3 (درجة الجودة المقبولة)، أي أن المعلومات المفصح عنها من طرف الشركات محل الدراسة تتمتع بمستوى متوسط نسبيا من قابلية الفهم، إلا أنه وبالرغم من توافر هذه الخاصية بمستوى متوسط لكنه لا يكفي لتحقيق الجودة المطلوبة، وعلى هذا الأساس يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة.

## 5.3.4 عرض وتحليل نتائج المحور الخامس واختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

الجدول (8) : جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية قابلية التحقق

الرتبة	أقصى حد	أدنى حد	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	بنود خاصية قابلية التحقق
1	1	1	0.00	1	V1
1	1	1	0.00	1	V2
	1	1	0.00	1	مؤشر خاصية قابلية التحقق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن التزام الشركات محل الدراسة بخاصية القابلية للتحقق كان ضعيفا، حيث أن المتوسط الحسابي لجل بنوده جاء أقل من درجة الجودة المقبولة (3)، وهو ما يعكس أن الشركات محل الدراسة تقوم بالإفصاح عن طبيعة السياسات المحاسبية المختارة أو التقديرات المحاسبية دون تقديم أي تفسيرات أو حجج كافية لطبيعة اختيارها، حيث تكتفي هذه الشركات بالإشارة إلى تطبيق المبادئ المنصوص عليها في نظام SCF وبما يتوافق مع المعايير المحاسبية (IAS / IFRS) فقط، وهو ما قد يعطي انطباع لمستخدميها باحتمالية وجود أخطاء ويضعف من مصداقيتها وملائمتها لاتخاذ القرارات، ويمكن ارجاع ذلك إلى ثقافة الإفصاح التي تتميز بها الشركات الجزائرية والتي لا تعطي أهمية لهذا النوع من الإفصاح كونها تتعامل مع فئة معينة من أصحاب المصالح والتي يمكنها تزويدها بهذه المعلومات في حال تطلب الأمر ذلك، بالإضافة على محاولتها إضفاء طابع التماثل والابتعاد عن الحكم الشخصي.

مما سبق يمكن القول بأن شركات الدراسة لا تلتزم بمستوى كاف من الإفصاح الذي يجعل من المعلومات تخلو من سمة التحيز، وهو ما يجعلها تتمتع بمستوى ضعيف جدا من قابلية التحقق، وعلى هذا الأساس يتم رفض الفرضية الفرعية الخامسة.

## 6.3.4 عرض وتحليل نتائج المحور السادس واختبار الفرضية الفرعية السادسة:

الجدول (9) : جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية التوقيت المناسب

الرتبة	أقصى حد	أدنى حد	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	بنود خاصية التوقيت المناسب
1	3	3	0.00	3	T1
2	1	1	0.00	1	T2
	2	2	0.00	2	مؤشر خاصية التوقيت

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من نتائج الجدول أن توفر خاصية التوقيت الملائم في المعلومات المفصحة عنها يعد ضعيفا حيث أن المتوسط الحسابي لبنود المؤشر جاء دون مستوى الجودة المقبول (3)، فأغلب الشركات تتحصل على تقرير مراقب الحسابات بعد 5 أشهر من اعداد القوائم المالية والتي تحتاج فيما بعد لمناقشتها في اجتماع رسمي لأعضاء مجلس الإدارة والمصادقة عليها وهو ما قد يؤدي للإفصاح عنها بعد 6 أشهر من قفل السنة المحاسبية وهو ما لا يتماشى مع تعليمات نظام SCF الذي نص بضرورة تقديمها في أجل أقصاه 4 اشهر، كما أنها لا تقوم بنشر تقارير دورية أو مرحلية بالرغم من الأهمية الكبيرة لهذا النوع من التقارير وانما تكتفي فقط بنشر تقرير سنوي على مستوى موقع البورصة، ويمكن ارجاع ذلك إلى عدم الزامية هذا النوع من تقارير من طرف التشريعات التنظيمية، فضلا عن ضعف نشاط بورصة الجزائر بالإضافة إلى غياب الثقافة والوعي لدى مستخدمي التقارير المالية بهذا النوع من التقارير.

مما سبق يمكن القول بأن شركات الدراسة لا تلتزم بتقديم المعلومات في الوقت الملائم، وهو ما يجعلها تفقد منفعتها، وعلى هذا الأساس يتم رفض الفرضية الفرعية السادسة.

#### 7.3.4 عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضية الرئيسية:

الجدول (10) : جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر جودة المعلومات المحاسبية

بنود مؤشر جودة الإفصاح	الوسط الحسابي	مستوى الجودة المقبول	القرار
الملائمة	2.1	3	منخفضة
الموثوقية	3	3	مقبولة
قابلية الفهم	3.65	3	مقبولة
قابلية المقارنة	3.23	3	مقبولة
قابلية التحقق	1	3	منخفضة جدا
التوقيت المناسب	1.5	3	منخفضة جدا
مؤشر جودة الإفصاح	2.5	3	منخفض

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن الفرضية الرئيسية غير محققة، حيث أن المتوسط الحسابي لمؤشر جودة الإفصاح جاء أقل من مستوى الجودة المقبولة، وهو ما يعكس انخفاض مستوى وجودة المعلومات المفصّل عنها من طرف الشركات المدرجة ببورصة الجزائر، فمن نتائج اختبار الفرضيات الفرعية تبين توافر خاصية أساسية واحدة (الموثوقية) وخاصيتين ثانويتين (قابلية المقارنة، وقابلية الفهم) وبمستوى مقبول فقط، في حين أن باقي الخصائص توافرها يعد ضعيف جدا. ويمكن توضيح جودة الإفصاح لشركات الدراسة في الجدول أدناه:

الجدول (11) : جودة الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة ببورصة الجزائر

بنود مؤشر جودة الإفصاح	الوزن النسبي	الدرجة النهائية	درجة الجودة
م ت ف الأوراسي	30	84	2.8
أليانس للتأمينات	30	68	2.27
بيوفارم	30	89	2.97
صيدال	30	81	2.7
أوم انفست	30	77	2.57

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

#### 5. الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة والتي حاولنا من خلالها تقييم مدى وجودة الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال الجزائرية من خلال تحليل محتوى التقارير المالية (تقرير التسيير) للشركات المدرجة ببورصة الجزائر، وبالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل تعزيز هذا المفهوم ضمن الممارسات المحاسبية للشركات الجزائرية من خلال تبنيها للنظام المحاسبي المالي SCF الذي يقوم على مجموعة من المفاهيم والاسس التي من المفروض أن تعزز من جودة المعلومات المفصّل عنها بما يلي حاجات مختلف أصحاب المصالح وعلى رأسهم المستثمرين الحاليين والمرتقبين، توصلنا إلى أن مستوى الإفصاح في البيئة الجزائرية لا يزال بعيدا عن المستويات المطلوبة، فقد أسفرت النتائج المتوصل إليها إلى محدودية أو ضعف توافر الخصائص النوعية بالمعلومات المفصّل عنها من طرف هذه الشركات مما يحد من قيمتها

ومنفعتها في خدمة مستخدميها، وهو ما يعكس تدني جودة الإفصاح المحاسبي بها. فالملاحظ أن شركات الدراسة تركز على الحد الأدنى من المعلومات في عملية افصاحها وتفتقر للعديد من المعلومات التي تعد ذات قيمة ومنفعة وتضفي شفافية ومصداقية أكثر على تقاريرها المالية منها:

- تدني الإفصاح عن المعلومات ذات الطابع التنبؤي والتي تعطي نظرة واسعة عن مستقبل الشركة وتوجهاتها؛
- تدني أو غياب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحوكمة الشركات بالرغم من أهميتها في إعطاء صورة صادقة وشفافة عن حسابات الشركة لما لها من دور رقابي في عملية اعداد وضبط التقارير المالية؛
- تدني الإفصاح عن المعلومات غير المالية والذي يبقى منحصرًا فقط في بعض المعلومات البسيطة المتعلقة بالشركة؛
- تدني الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأحداث السلبية؛
- عدم استخدام القيمة العادلة في تقييم عناصر بنود القوائم المالية بالرغم من أهميتها للشركات المدرجة بالبورصة؛
- غياب الإفصاح عن أسباب اختيار الطرق والتقديرات المحاسبية المعتمدة في اعداد القوائم المالية؛
- عدم تقديم الشروحات والملاحظات الكافية حول الميزانية وجدول حسابات النتائج؛
- ويمكن ارجاع أسباب تدني جودة الإفصاح في شركات الدراسة إلى مزيج من العوامل أهمها:
- طبيعة الملكية في هذه الشركات والتي يغلب عليها الطابع العام الذي لا يشجع على التوسع في الإفصاح كوسيلة للحد من الصراعات وعدم تماثل المعلومات الناتج عن مشاكل الوكالة؛
- أسلوب التسيير في الشركات الجزائرية والذي يتميز بثقافة وقيم محاسبية تميل إلى طابع التحفظ والسرية في تقديم المعلومات الكافية، حيث تكتفي أغلب الشركات بالإفصاح عن المعلومات الإلزامية فقط، ظنا منها أن التوسع في الإفصاح قد يعرضها لمخاطر استغلال المعلومات من طرف المنافسين؛
- عدم وجود ثقافة الإفصاح بشكل عام وأن كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها لا تلعب دورا بالغ الأهمية، وذلك لكون أن اعداد التقرير المالي ما هو إلا عملية إدارية روتينية الهدف الرئيسي منها هو عرض الوضعية المالية على المساهمين وليس اتخاذ القرارات؛
- غياب ثقافة الإفصاح الاختياري وذلك لعدم وجود أي متابعات قانونية تلزم الشركات به، بالإضافة إلى أن هذا النوع من الإفصاح سيحملها تكلفة إضافية هي في غنى عنها؛
- غياب الوعي بأهمية أصحاب المصالح وعل رأسهم المستثمرين الذين يعدون الأساس في عملية الإفصاح بالنسبة للشركات المدرجة، إلا أن هذه الأخيرة تعتمد نفس سلوك الشركات غير المدرجة والتي تعتبر أن المستخدمين الرئيسيين لتقاريرها هم مصلحة الضرائب بالدرجة الأولى، يليها المسيرين، ثم مؤسسات الإقراض؛
- طبيعة السوق المالي الجزائري التي لا تشجع على الاستثمار، إذ يعتبر سوقا ماليا غير نشط ذو طابع محلي يضم فئة محدودة من المستثمرين وبالتالي فإن التوسع في الإفصاح من وجهة نظر هذه الشركات لا يشكل عنصرا جوهريا ولا يزيد من حظوظها في الحصول على مستثمرين أجنب؛

- طبيعة بيئة الأعمال الجزائرية وعدم تفاعلها مع سياسة الإفصاح بسبب غياب ثقافة الوعي الاستثماري لدى المجتمع الجزائري وتفضيلهم لادخار أموالهم بدلا من استثمارها، مما رسخ لدى المسيرين عدم أهمية عرضهم للمعلومات كون الطلب عليها منعدم؛
  - طبيعة النظام المحاسبي المستمد من المعايير المحاسبية المنصوص عليها سنة 2004 وعدم مسابته للتطورات والمستجدات التي جاءت منذ ذلك الوقت فيما يخص المبادئ المحاسبية ومعايير اعداد التقارير المالية ومحاولة تكيفها مع البيئة الاقتصادية الجزائرية،
  - عدم تحديد النظام المحاسبي المالي للمستخدمين الأساسيين للتقارير المالية مما يجعل من الافصاح التزاما أكثر من كونه وسيلة اتصالية تلبى مختلف حاجات الأطراف الفاعلة.
- بناء على ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها يمكننا اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها تحسين جودة الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال الجزائرية، والتي نوجزها فيما يلي:
- العمل على تطوير بيئة الاعمال التي تنشط بها الشركات الجزائرية من خلال فتح المجال للاستثمار الذي يؤدي إلى توسيع فئة المستثمرين ومن ثم زيادة الطلب على الإفصاح المحاسبي؛
  - العمل على تنشيط بورصة الجزائر وتحفيز الشركات للانضمام إليها مع ضرورة نشر ثقافة السوق المالي لدى الفرد الجزائري من أجل توجيه مدخراته لاستثمارها في هذه الشركات مما يزيد الطلب على حجم المعلومات المفصوح عنها ونوعيتها؛
  - ضرورة تكييف النظام المحاسبي المالي ومحاولة صياغة معايير وطنية تتوافق والبيئة الجزائرية وتتماشى مع المستجدات التي تطرأ على المستوى الدولي فيما يخص اعداد وعرض التقارير المالية بما يجعلها تتمتع بالخصائص النوعية الضرورية لتحقيق الجودة المطلوبة؛
  - ضرورة عقد دورات تكوينية لمعدي التقارير المالية وذلك بهدف تحسين القيم والثقافة المحاسبية بما يتماشى مع الثقافة المحاسبية الدولية؛
  - ضرورة اصدار قوانين ونصوص تنظيمية من طرف المشرع الجزائري تعنى فقط بمتطلبات وأساسيات الإفصاح ضمن البيئة الجزائرية مع تطبيق أحكام عقابية على الشركات المخالفة لها؛
  - نشر ثقافة الإفصاح لاسيما الاختياري وأهميتها البالغة من خلال عقد ندوات وملتقيات لمسيرى الشركات بهدف تعزيز هذا المفهوم لديهم وتغيير سلوكياتهم نحو التوسع في عرض المعلومات بدلا من التحفظ عليها؛
  - ضرورة توضيح مفهوم أصحاب المصالح من طرف المشرع الجزائري مع تكييف أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المختلفة بما يخدم كل الأطراف بطريقة متكافئة، فالهدف من عرض المعلومات هو خدمة كل الأطراف المعنية وليس المصالح الجبائية فقط.

## 6. قائمة المراجع:

1. Kanakriyah, R. (2016). Voluntary Disclosure and Its Effect on the Quality of Accounting Information According to Users' Perspective in Jordan. *American Journal of Business, Economics and Management.*, 4(6).
2. Alasbahi, A. H., & Ishwara, P. (2021). Qualitative characteristics as a reliable tool for assessing the quality of accounting information: an overview study. *International Journal of Research - GRANTHAALAYAH*, 9(5), 194.

3. Al-dmour, A. H., Abbod, M., & Al qadi, N. S. (2018). THE IMPACT OF THE QUALITY OF FINANCIAL REPORTING ON NON-FINANCIAL BUSINESS PERFORMANCE AND THE ROLE OF ORGANIZATIONS DEMOGRAPHIC' ATTRIBUTES (TYPE, SIZE AND EXPERIENCE). *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22((1)).
4. Arsalan , C., & Mohammad , H. (2013). The role of disclosure quality in financial reporting. *European Online Journal of Natural and Social Sciences*, 02(03), 440.
5. John Ohaka و Fyeface N Akani .(2017). Timeliness and Relevance of Financial Reporting in Nigerian Quoted Firms .*Management and Organizational Studies*.((2))4 ،
6. Morsan, D., & Claudia, E.-I. (2016). Hierarchy of accounting information qualitative characteristics in financial reporting. *The USV annals of economics and public administration*, 16(1(23)).
7. Public Sector Accounting Standards Board .(2001) .*Qualitative Characteristics of Financial Information* .The Australian Accounting Research Foundation (SAC3: 8/90) . [https://www.aasb.gov.au/admin/file/content102/c3/SAC3\\_8-90\\_2001V.pdf](https://www.aasb.gov.au/admin/file/content102/c3/SAC3_8-90_2001V.pdf)
8. Rathnayake, M. S. (2020). Measuring Financial Reporting Quality: an approach based on qualitative characteristics (Phd thesis). University of Canterbury.
9. Rogova, G. (2019). *Information Quality in Fusion-Driven Human-Machine Environments*, In (éd. Springer Nature Switzerland). (E. Bossé, & G. Rogova, Éd.) Making Information Quality in Information Fusion & Decision. Récupéré sur <https://b-ok.africa/book/5242432/b69501>
10. Terzungwe, N. (2013). Financial Reporting Quality of Nigeria Firms:Users' Perception. *International Journal of Business and Social Science*, 4((13)).
11. Zandi, G., & Abdullah, N. (2019). Financial statements timeliness:The case of Malaysian listed industrial product companies. *Asian Academy of Management Journal*, 24((02)).
12. أحمد طويرات. (2018). دراسة اثر تحيز القياس المحاسبي على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS): دراسة على مجموعة من الشركات الاقتصادية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). الجزائر.
13. أحمد محمد مخلوف. (2014). مدى الالتزام بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية وأثرها على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية (أطروحة دكتوراه). الجزائر.
14. اسلام بدوي الداعور التميمي. (2012). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية. (جمعية مدقي الحسابات القانونيين الفلسطينية، المحرر) المؤتمر المهني الاول في فلسطين حول تدقيق الحسابات: مسؤولية وانتماء ، فندق موفنبيك، رام الله.
15. حسين جميل غافل البديري. (2017). أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها- دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية*، 14 (01)، 360.
16. حكيمة مناعي. (2018). أثر جودة الافصاح المحاسبي على تخفيض تكلفة رأس المال. *المجلة الجزائرية للمالية العامة* (العدد 08).
17. خليل إسماعيل إسماعيل، و ريان نعوم. (2012). الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية و التطبيق. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية* (30).
18. ربا ماجد بصول. (2018). *أثر كفاءة الافصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية "دراسة تحليلية"*. مصر: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
19. رياض زلاسي. (2012). اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية - دراسة حالة شركة أليانس للتأمين الجزائرية (رسالة ماجستير). تم الاسترجاع من موقع: <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/1397>.
20. صبرينة شراقة. (2019). أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية- دراسة حالة.
21. طلال محمد علي الحجاوي، و رافد كاظم نصيف العبيدي. (2017). *قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مستخدميها ومستخدميها* (ط 1). الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
22. عبد الوهاب نصر علي، و السيد شحاتة شحاتة. (2015). *مشاكل القياس والافصاح المحاسبي من منظور معايير المحاسبة الدولية*. الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.

23. محمد أنس بطل. (2019). جودة المعلومات المحاسبية واثرها على متخذي القرارات الادارية. جامعة حلب.
24. محمد مطر، و موسى السويطي. (2012). التّأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح (ط 3). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
25. محمد عابد نواف. (2018). أثر الإفصاح الاختياري على الاداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين-دراسة تطبيقية على قطاع البنوك وقطاع التأمين-. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات (13).
26. يزن عمر البريراوي. (2012). العلاقة بين مخاطر تشغيل نظم المعلومات المحاسبية وجودة الإفصاح المحاسبي (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الاعمال، عمان: جامعة عمان العربية.

7. الملاحق:

الملحق رقم (01)

مؤشر تقييم جودة الإفصاح المحاسبي	
تقييم جودة الإفصاح وفقا لخاصية الملائمة	
قيمة تنبؤية	R1 إلى أي مدى يوفر الإفصاح معلومات عن الأحداث المستقبلية أو تساعد في التنبؤ بالأحداث المستقبلية؟
	R2 إلى أي مدى يوفر الإفصاح معلومات غير المالية إلى جانب المعلومات المالية؟
	R3 إلى أي مدى تستخدم الشركة القيمة العادلة أو التكلفة التاريخية في تقييم بنود القوائم المالية؟
قيمة توكيدية	R4 إلى أي مدى يوفر الإفصاح تغذية عكسية عن معلومات الاحداث والمعاملات السابقة والحالية ؟
تقييم جودة الإفصاح وفقا لخاصية الموثوقية	
الكمال	F1 إلى أي مدى يتم التصوير الكامل للمعلومات ذات الأهمية النسبية المرتفعة بالقوائم المالية؟
الحياد	F2 إلى أي مدى يوفر الإفصاح معلومات عن النتائج المالية المتعلقة بالاحداث الإيجابية والسلبية؟
المصدقية والخلو من الأخطاء	F3 ما هو نوع تقرير مراجع الحسابات فيما يتعلق بالقوائم المالية؟
	F4 إلى أي مدى يوفر الإفصاح معلومات تتعلق بحوكمة الشركات؟
تقييم جودة الإفصاح وفقا لخاصية قابلية الفهم	
البساطة والوضوح	U1 إلى أي مدى يتم الإفصاح عن المعلومات بطريقة متناسقة ومنظمة ؟
	U2 إلى أي مدى يوفر الإفصاح شرح للملاحظات المتعلقة بالميزانية وجدول حسابات النتائج؟
	U3 إلى أي مدى يوفر الإفصاح أشكال وجدوال لتوضيح المحتوى المعلوماتي؟
	U4 إلى أي مدى يمكن فهم التقرير السنوي من وجهة نظر الباحثين؟
تقييم جودة الإفصاح وفقا لخاصية قابلية المقارنة	
الاتساق	C1 إلى أي مدى يتم الإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية المطبقة؟
	C2 إلى أي مدى يتم الإفصاح عن التغييرات في التقديرات المحاسبية؟
	C3 إلى أي مدى يوفر الإفصاح معلومات تتعلق بتعديل أرقام الفترة المحاسبية السابقة نتيجة تغيير في السياسة المحاسبية أو التقديرات المحاسبية؟
	C4 إلى أي مدى يوفر الإفصاح امكانية مقارنة نتائج الفترة المحاسبية الحالية مع نتائج الفترات المحاسبية السابقة؟
المقارنة	C5 إلى أي مدى يمكن مقارنة المعلومات الواردة في التقرير السنوي بالمعلومات المقدمة من طرف الشركات الأخرى؟
	C6 إلى أي مدى يتم الإفصاح عن المؤشرات والنسب المالية في التقرير السنوي؟
تقييم جودة الإفصاح وفقا لخاصية قابلية التحقق	

التحقق	V1	إلى أي مدى يوفر الإفصاح توضيحات حول الطرق والمبادئ المحاسبية التي تم انتقاؤها؟
	V2	إلى أي مدى يوفر الإفصاح توضيحات حول الافتراضات والتقديرات المحاسبية؟
تقييم جودة الإفصاح وفقا لخاصية التوقيت المناسب		
التوقيت الملائم	T1	ما هي المدة المستغرقة في عرض وتقديم التقارير المالية للمستخدمين؟
	T2	كم عدد الفترات التي يتم فيها نشر الإفصاحات الدورية على موقع بورصة الجزائر؟

## الملحق رقم (02)

الشركة	السنة	R1	R2	R3	R4	F1	F2	F3	F4	V1	V2	C1	C2	C3	C4	C5	C6	U1	U2	U3	U4	T1	T2
SAI	2018	3	3	2	2	1	3	5	3	1	1	5	5	1	2	4	1	5	1	5	3	3	1
SAI	2019	3	3	2	2	1	3	5	3	1	1	5	5	1	2	4	1	5	1	5	3	3	1
SAI	2020	3	3	2	2	1	3	5	3	1	1	5	5	1	2	4	1	5	1	5	3	3	1
BIO	2018	3	3	2	2	1	3	5	5	1	1	5	5	1	2	5	1	5	4	5	3	3	1
BIO	2019	3	3	2	2	1	3	5	5	1	1	5	5	1	2	5	1	5	4	5	3	3	1
BIO	2020	3	3	2	2	1	3	5	5	1	1	5	5	1	2	5	1	5	4	5	3	3	1
ALL	2018	2	1	1	2	1	3	5	1	1	1	5	5	1	2	3	3	5	1	3	3	3	1
ALL	2019	2	1	1	2	1	3	5	1	1	1	5	5	1	2	3	3	5	1	3	3	3	1
ALL	2020	2	1	1	2	1	3	5	1	1	1	5	5	1	2	3	3	5	1	3	3	3	1
AUR	2018	3	2	1	2	1	3	5	3	1	1	5	5	1	3	5	3	5	4	5	3	3	1
AUR	2019	3	2	1	2	1	3	5	3	1	1	5	5	1	3	5	3	5	4	5	3	3	1
AUR	2020	3	2	1	2	1	3	5	3	1	1	5	5	1	3	5	3	5	4	5	3	3	1
AOM	2018	3	2	1	2	1	3	5	3	1	1	5	5	1	3	4	1	5	1	4	3	3	1
AOM	2019	3	2	1	2	1	3	5	3	1	1	5	5	1	3	4	1	5	1	4	3	3	1
AOM	2020	3	2	1	2	1	3	5	3	1	1	5	5	1	3	4	1	5	1	4	3	3	1